وكيل وزارة المغتربين لـ«الميثاق»

شبح تهم الإرهاب تطارد اليمنيين في الدول الغربية

◄أكد الأخ سيف العماري وكيل وزارة المغتربين أن الوزارة تقوم حالياً بالإعداد والتحضير للاحتفال بيوم المغترب اليمني بحسب توجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وقال: إن الوزارة أعدت مصفوفة متكاملة لتنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر العام الثالث للمغتربين بما يخدم قضاياهم وفقاً لجداول زمنية محددة .. وكشف وكيل الوزارة عن توجيهات الاخ الوزير بإحالة الفاسدين الذين يسيئون للوزارة ويستغلون مناصبهم لأخذ مخصصات الجاليات الى هيئة مكافحة الفساد التفاصيل ..

لقاء: عارف الشرجبي

■ استعدادات للاحتفال بيوم المغترب (10) اكتوبر

■ مشاكل الاراضي والبنى التحتية ابرز المعوقات امام المغتربين

■ الإعلان عن إنشاء بنك للمغتربين.. قريباً

بداية الى أين وصلت الوزارة بتنفيذ مخرجات المؤتمر العام الثالث للمغتربين؟

– لقد خرج المؤتمر العام الثالث بجملة من التوصيات المهمة التي تصب في خدمة المغترب، وقد تبنت الحكومة لأول مرة تنفيذ التوصيات كمصفوفة متكاملة وعملت لها برنامجاً مزمناً لتنفيذه، ووزعت على كافة الوزارات والجهات ذات العلاقة كلاً بما يعنيه.

وقد بدأت اللجان المعنية بتنفيذ المصفوفة عبر عقد اجتماعات عدة آخرها الاجتماع الذي عقد الاسبوع الماضي وحضره مندوب عن رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والمالية والاعلام وذلك للإعداد للاحتفال بيوم المغترب اليمني في العاشر من اكتوبر تنفيذاً لتوجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر أثناء انعقاد المؤتمر العام الثالث علماً أنه تم قبل اسبوعين اجتماع لإقرار الخطة الاعلامية للوزاراء حسب توصيات المؤتمر العام، شاركت فيه الجهات المعنية بما فيها رئاسة الجمهورية، وقد لاحظنا أن الحكومة برئاسة الدكتور علي محمد مجور حريصة كثيراً على تنفيذ مخرجات المؤتمر، ولكن دائماً نصطدم بالواقع المر وهو القول ان وزارة المغتربين تقوم لأول مرة بمتابعة قرارات وتوصيات المؤتمر العام.

والاخ الوزير قبل سفره للخارج قام بتشكيل العديد من اللجان لمتابعة الجهات المعنية بتنفيذ مخرجات المؤتمر حسب البرنامج المزمن وقريباً – إن شاء الله –سوف نلتقي بدولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور لإطلاعه على الصعوبات التي تواجهنا في الميدان اثناء تنفيذ التوصيات لتجاوزها مستقبلاً، وما أود قوله هو أن المصفوفة والتوصيات لم تكن ليوم أو يومين وإنما سيتم تنفيذها خلال أربعة أعوام وإن شاء الله لن تنقضي هذه المدة الا وقد نفذنا كل ما تضمنته.

تهرُّب وتقاعس

شكا العديد من المغتربين أثناء المؤتمر الثالث من تعرضهم لجملة من المشاكل في داخل الوطن.. فماذا فعلت الوزارة لحل تلك المشكلات؟

– المغترب يعاني العديد من المشاكل وخاصة فيما يتعلق بالأراضي والاستثمار، وهناك مادة في قانون المغتربين تحدد بأن قضايا المغترب من القضايا المستعجلة أمام المحاكم، ولكن المحاكم لم تنفذ ذلك الا بعد تدخل الاخ وزير العدل الذي وجه المحاكم بالاستعجال بالفصل في المشاكل الخاصة بالمغتربين، ورغم ذلك هناك محاكم مازالت تتهرب من تنفيذ توجيهات وزير العدل بهذا الشأن.

وماذا عن قضايا المغتربين في بلدان المهجر؟

– هناك قضايا تواجه المغترب اليمني في بلدان المهجر ولكن لابد من التوضيح ان لكل بلد قوانين خاصة بها، وفي تصوري فإن أهم مشكلة يتعرض لها المغترب الكفالة في دول الخليج التي تحد من حركته وتقيدها بنوع من العبودية الى جانب ارتفاع رسوم الإقامة التي تأخذ جزءاً كبيراً من ماله، وبالتالي فتلك القضايا خاضعة لقوانين كل بلد على حدة، لكن المشكلة الحقيقية تكمن ببعض الملحقيات والقنصليات اليمنية في الخارج والتي لم تقم بواجبها بالشكل المطلوب ولم ترق الى المستوى المسؤول في خدمة المغتربين.

> **تراجع تحويلات المغتربين بسبب قيود قانون غسيل الاموال**

التواصل ضعيف

لماذا لم تقم وزارة المغتربين بالتواصل مع الخارجية والسفارات لتذليل الصعوبات؟

– نحن على تواصل مع السفارات والقنصليات والجاليات لكن التواصل مع السفارات مازال ضعيفاً وعبر الخارجية، أما التواصل مع الجاليات اليمنية فهو جيد وهناك تجاوب كبير من قبلها، وكما قلت إن لكل دولة قوانين ولوائح وظروف خاصة بها، فمثلاً في الغرب يعاني المغترب اليمني من شبح التهم بالإرهاب والتعسفات وهناك خلافات بين المغتربين انفسهم سواء على الشراكة أوغير ذلك.

ماذا عن المشاكل في دول الخليج؟

– المشاكل في دول الخليج تختلف تماماً عن تلك التي في الغرب فمشاكل الكفالة –وبصراحة أقولها–: لا تستطيع الوزارة حلها، ولكن لابد من تدخل الحكومة والقيادة السياسية وخاصة من قبل فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي يولي المغترب عناية واهتماماً كبيراً وكثيراً ما تدخل لحل مثل هذه المشاكل وتم حسمها من قبله بالتفاهم مع اخوانه ملوك وأمراء دول الخليج.

بيئة طاردة

أعلنتم أكثر من مرة عن اهتمامكم بالمستثمر اليمني المقيم بالخارج.. فماذا قدمتم له؟

– قانون الاستثمار لم يفرق بين المستثمر المقيم بالداخل أو المقيم بالخارج أوحتى الأجنبي، ولكن الوزارة تعمل كل ما بوسعها لتذليل الصعوبات أمام المغتربين للاستثمار في الوطن، وقد أنشأنا –مؤخراً– قطاعاً جديداً بالوزارة سمي قطاع الاستثمار وأنيطت به متابعة قضايا استثمارات المغتربين والتواصل معهم ومع الجهات المعنية لتذليل الصعوبات ان وجدت.. ولكن –بصراحة– مازالت هناك مشاكل تجعل بيئة الاستثمار طاردة وعلينا توفير بيئة حقيقية جاذبة للاستثمار وإلاّ نتهرب من مواجهة الواقع، أو ترحيل مشاكله لأن هذا لا يخدم المغترب ولا الاستثمار ولا الوطن بشكل عام..كثير من المغتربين لديهم رغبة كبيرة للاستثمار ولكن وجود المشاكل جعلتهم يترددون عن اتخاذ قرارات إزاء ذلك.

اجراءات قوية

ما أبرز الصعوبات بهذا الشأن؟

– مشاكل الاراضي والخدمات والبنى التحتية غير المتوفرة والتطويل في التقاضي من أبرز المشاكل، وهذا يتطلب إجراءات قوية لإيقافها حتى ينشجع المغترب ويأتي للاستثمار في وطنه.

الاختلالات الامنية والعمليات الارهابية ألا تعمل على طرد الاستثمار؟

– بكل تأكيد رغم ان الارهاب عالمي الا أنه أحد أهم الأسباب الطاردة للاستثمار، فلا يعقل أن يأتي مستثمر لإقامة مشروع في منطقة يتهددها الارهاب أو أعمال التقطع والتخريب.. وأود أن أشير الى أن بعض الفضائيات والاعلام الحزبي قد ساهم في تضخيم الأمور وتشويه صورة اليمن خارجياً، فعندما أسافر للخارج وأتابع الاخبار أشعر أن الوطن أصبح على حافة الهاوية، ومع ذلك لابد أن نعترف أن هناك مشاكل ويجب أن نواجهها.. وللأسف الشديد هناك أناس عندما يختلفون مع الحزب الحاكم فإنهم يتعمدون الاختلاف مع الوطن وهذا خطأ لأننا إذا كنا وطنيين علينا ألاّ نختلف مع الوطن مهما كان اختلافنا مع الحكومة.

هل لديكم استراتيجية معينة خاصة بقطاع المغتربين؟

– المصفوفة التي أعدتها الوزارة واقرت من قبل مجلس الوزراء وصدرت توجيهات من فخامة رئيس الجمهورية بتنفيذها لو تمت فإن الأمور سوف تتحسن بشكل كبير جداً خصوصاً وأن الوثائق جاهزة وكل ما يتعلق بتنفيذ المصفوفة ولكن سيبقى التنفيذ مرهوناً بتوفيرالاعتمادات المالية لها.

تكريم معنوي

ماذا أعدت الوزارة لتنفيذ توجيهات فخامة الرئيس بشأن يوم المغترب في العاشر من اكتوبر؟

– توجيهات فخامة الرئيس تحولت الى قانون وقد تضمنت اللائحة تعديلاً لاستيعاب التوجيه، وجعل الاحتفال بهذا اليوم تقليداً لابد منه ولدينا مشروع قرار سيُقدم الى مجلس الوزراء، وايضاً رصد الاعتمادات والمخصصات المالية المتعلقة بالأمر، ونحرص على إقامة فعاليات متعددة كما أن التكريم الذي سوف يحظى به المغترب هو معنوي، وسوف نسلّم المبرزين ميداليات ودروعاً وشهادات تقدير وفق معايير دقيقة سيتم الاخذ بها عندما نستدعي المكرمين، وهناك تكريم سيحظى به المغترب في الخارج من خلال السفارات والجاليات وسوف يصاحب ذلك العديد من الانشطة الفنية والإعلامية وغيرها، أي أن يوم المغترب سوف يكون أشبه بيوم المعلم أوعيد العمال.

هل يمكن أن تعطينا فكرة عن حجم تحويلات المغتربين الى الداخل؟

- بعد أحداث سبتمبر، بدأت سياسة التضييق على تحويلات المغتربين بشكل كبير بعد أن كانت تتم عبر البنك المركزي أواليمني للإنشاء والتعمير، ثم تحولت عبر الصرافين والبنوك التجارية ثم «شركة وستر ونيون» وكل هذا فرض جملة من القيود على التحويلات خوفاً من تمويل الارهاب أو غسل الأموال وأخيراً قانون غسيل الاموال الذي نتحفظ عليه لأن بعض مواده ساهمت في التضييق على التحويلات ورغم كل الصعوبات فلازالت التحويلات جيدة.

وماذا عن صندوق المغتربين؟

– تقدمنا بمشروع قانون الى مجلس النواب الذي اتخذ موقفاً متسرعاً ليس من قانون صندوق المغتربين فحسب ولكن من كل الصناديق باعتبارها –كما يقال– باب للفساد، للأسف رُفض القانون من قبل أن يطرح على القاعة للنقاش من حيث المبدأ ولكننا سوف نعيد طرحه على المجلس في الدورة القادمة حسب الدستور، فإذا كان هناك فساد في أساليب الصرف فيمكن تصحيحها والعيب ليس بالقانون وانما بالاشخاص الذين أداروا الصناديق، ولذلك نحن مع الصندوق،وايضاً مع ضوابط الصرف بصرامة لأن الذي يهمنا هو وجود صندوق يساعد المغترب في حال تعرضه لمشكلة أو كارثة.

> **أحلنا ملف مخصصات الجاليات الى هيئة مكافحة الفساد**

تحفظات

قانون التأمين على المغتربين.. الى أين وصلتم في تنفيذه؟

– التأمين حتى الآن لم يكن بالمستوى المطلوب، ولا أخفيك ان لنا تحفظاً على نصوص القانون، وكان لابد أن تشارك الوزارة في صياغة القانون لإثرائه بالملاحظات التي تطور أداءه بما يخدم المغترب، ولكن للأسف لم يؤخذ رأينا فيه.

وجه فخامة الرئيس بإنشاء بنك للمغتربين.. فماذا عن ذلك؟

– يجري الإعداد لهذا الأمر بكل فاعلية وقبل اسبوع تم عقد اجتماع بحضور مندوب رئاسة الجمهورية والبنك المركزي والمالية وتم مناقشة إجراءات إنشاء البنك، ونظامه الأساسي جاهز وقريباً سوف يتم تحديد رأس ماله وسيخصص لخدمة المغترب وتمويل استثماراته.

كنتم في وقت سابق قد أعديتم ترتيبات للمسح الشامل للمغتربين في بلدان المهجر.. الى أين وصلتم في الامر؟

– على الرغم من أهمية عملية المسح الا أن التمويل هو العائق الوحيد للبدء بتنفيذه وأخيراً تم تكليف وزيري التخطيط والمالية للبحث عن التمويل اللازم لذلك.

كيف تقيِّم أداء الوزارة في تعميق قيم الولاء الوطني لدى المغترب في بلد المهجر؟

– الولاء الوطني من أهم الأشياء التي يجب أن نعمقها لدى المغتربين وأبنائهم، ومع ذلك فأداؤنا –بشكل عام– مازال ضعيفاً جداً في هذا الجانب، فالوزارة لم تتمكن من القيام بهذا الواجب الوطني بسبب الإمكانات، ونتمنى من الحكومة تبنّي استراتيجية شاملة لغرس الولاء الوطني بين أوساط المغتربين وأبنائهم عبر شتى الوسائل وأعطاءهم جرعاً كبيرة في هذا الجانب وبشكل دائم.

وبصراحة الوزارة لم تقم بذلك بسبب شحة الاعتمادات في الوقت الذي تهدر الدولة الملايين من الدولارات في أشياء أقل أهمية وأقل جدوى، وإذا لم نقم بتحصين المغتربين سوف يسهل لأعداء الوطن من اختراقهم واستغلالهم ضد الوطن ومن خلال صحيفة «الميثاق» فإني أدعو قيادة المؤتمر الشعبي العام الى تبني مثل هذه القضية المهمة قبل فوات الأوان لأن قضية الولاء الوطني أمُّ القضايا على الاطلاق.

يمثل الوسطية

لماذا وجهت دعوتك للمؤتمر وأغفلت بقية الأحزاب والمنظمات الاهلية؟

– لأن المؤتمر هو الحزب الحاكم وهو الذي يمثل الوسطية والاعتدال ولديه من القيادات والكوادر المؤهلة للقيام بهذه المهمة الوطنية على أكمل وجه، أما أحزاب المعارضة في بلادنا للأسف الشديد فهم الذين يفككون الولاء الوطني في صفوف المغتربين، لذلك أدعو المؤتمر الى تحمل مسؤوليته ويهتم بالمغتربين ونقول للمعارضة:«اتقوا الله بالوطن».

في تصورك كيف يمكن حماية المغترب من الأفكار الدخيلة وجعله يسهم في خدمة الوطن؟

– لابد من توعية مستمرة لتعميق الولاء الوطني وايضاً لابد من حماية المغترب واستثماراته وحقوقه وعدم تعريضه للسلب والابتزاز من قبل بعض موظفي الجهات المعنية سواء في المنافذ أو أثناء الاستثمار أو في المحاكم، فإذا شعر المغترب ان الدولة معه ومع حفظ حقوقه فإنه سوف يقف ضد كل من يحاول جره للإضرار بالوطن، كما أن على سفارات بلادنا حل مشاكل المغتربين وجعلهم أكثر التصاقاً بالوطن وحباً له ما يجعله يشعر بأنه جزء من الوطن وأبنائه هذا يؤدي الى نتائج جيدة لو تحقق، أما إذا ظلت الأمور على هذا النحو فلا ندري بعواقب الأمور.

هل هناك اهتمام بالنشء للمغتربين من خلال المناهج التي تدرس في مدارس الجاليات؟

– كثير من المغتربين يعلمون أبناءهم في مدارس أجنبية وهي لا تحتوي على مواد تربية وطنية خاصة في الدول الاوروبية، أما الدول الأخرى في أفريقيا فيوجد دعم من الوزارة للمدارس التي تدرس اللغة العربية والتربية الاسلامية، أما المواد الخاصة بالتربية الوطنية فلا وجود لها.

الدعم لايصل

ماذا عن الدعم الذي تقدمه الوزارة للجاليات؟

– يختلف وضع الجاليات من دولة الى أخرى، ففي أمريكا وأوروبا مثلاً لا يحتاجون دعماً لأن أوضاعهم المادية جيدة، أما في أفريقيا فالوزارة تقدم لها الدعم بقدر المستطاع سواء بإيجار المقرات أو المدارس أوبتوفير الكتب والمدرسين وغيره، ولكن للأسف الشديد نجد أحياناً ان هذا الدعم لا يصل للجاليات بالشكل المطلوب وجزء كبير منه يذهب الى جيوب بعض المسؤولين في الوزارة وهو فساد ممتد من الوزارة الى خارجها.

هل يمكن التوضيح أكثر؟

– الدولة توفر مبالغ كبيرة وبالعملة الصعبة لدعم الجاليات ومع ذلك نجد أن جزءاً كبيراً من الدعم إما يذهب للمجاملات أو لبعض المسؤولين في الوزارة وخارجها، وقد أصدر الاخ الوزير أحمد مساعد حسين مؤخراً توجيهات صارمة لغربلة الامور ووقف العبث الذي كان حاصلاً سواء فيما كان يعرف بالمدارس الوهمية أو غيره وشكلت لجنة لهذا الغرض، وهناك ملف محال الى هيئة مكافحة الفساد متعلق بفساد المتورطين باختلاسات الدعم المقدم للجاليات.

كيف تقيم علاقة وزارة المغتربين بالجهات الحكومية الاخرى؟

– علاقة الوزارة جيدة بكثير من الجهات ومنها الداخلية التي تتعاون معنا بشكل جيد سواء بالهجرة والجوازات أو بغيره أما علاقتنا بالخارجية فهي غير محددة والخارجية غير مقتنعة بإعطائنا جزءاً من الصلاحيات التي كفلها القانون، وهناك تداخل في الاختصاصات فهم مازالوا يعتبرون وزارة المغتربين غير معنية بقضايا المغتربين، ولذا لابد من تحديد اختصاصات الوزارة.□

سالم عمر الغرابي

«العكر» يتجلى شعراً

صلاح العجيلي

■ في مطلع ابريل من العام ٢٠٠٣م حرص شاعرنا الكبير سالم عمر الغرابي ان يسجل حضوره ويرصد ويوثق لمشاعر زملائه في المؤتمر الشعبي العام في مديريتي الربدة وقصيعر ومحافظة حضرموت عامة وكافة التكوينات المؤتمرية وموقفهم من الحرب الظالمة على دولة العراق الشقيقة وهذا الامر يعكس بجلاء اهتمام الشاعر وحمله الهم العربي حيث قال:

إذا جارت الدنيا على دار قومٍ
تفرق الشمل والعدو انتصر
وباتت الاحوال هشة وحلم
توحد شواطئها رياح القدر
عصابة الطغيان تزداد ظلماً
وسيادة الأنصار في المنتصر
أنذرك المولى وزادك علماً
لن يرضوا عنك بهم تنقطر

وهكذا كان يتحدث الشاعر الغرابي «بلسان أبناء الشعب اليمني مخاطباً فخامة الاخ الرئيس – حفظه الله ورعاه – ومسجلاً موقفاً قوياً مسانداً لتوجهات رئيس الدولة.

في جانب آخر يتحدث الشاعر حول المؤتمر الشعبي العام والميثاق الوطني ووسيلة الحواركخيار أصيل انتهجه المؤتمر الشعبي العام منذ نعومة اظافره، وجميل جداً أن نورد قصيدته الشهيرة التي أسماها «العهد والميثاق» في هذه المناسبة العزيزة على تنظيمنا الرائد ذكرى تأسيس المؤتمر الثامنة العشرين التي صادفت الثلاثاء الماضي الموافق ٢٤ أغسطس ..يقول:

العهد والميثاق سلطان الحوار
تحققت ما بعدها دهشة وحيرة
والديمقراطية هدفنا والمسار
والرأي الآخر معنا في المسيرة
قلنا «عوض» «١» قالوا ونعم الاختيار
رجّال صادق مستقيم واعد بخيره
كل ما طرى طائر على الاغصان طار
لكن «بوسعد» «٢» على غصن طيره
معشوق في قلب الكبير والصغار
وكبيرة الايام في عينه صغيرة
حامل هموم الناس في كل الديار
واسمه اللامع سرى في كل ديره
فيه الاصالة والثقة والاعتبار
والجود والمعروف ينفخ من عبيره
حقائق الايام والواقع قرار
تشهد به الحارة وتزكيه العشيرة
شعارنا القوة بالناس الخيار
وخيارنا الدائم وكلمتنا الاخيرة
المرحلة أم العبر والاختيار
واسأل وجرب الزمن عاشق خبيره
المؤتمر نوّرت ليلته والنهار
و«الدائرة»«٣» والدار والدنيا نويرة

هوامش:

١– «عوض» يقصد به وزير الكهرباء المهندس عوض سعد السقطري.

٢– «بوسعد» نفس المقصد.. وحينها نزل «السقطري» مرشحاً باسم المؤتمر الشعبي العام للانتخابات النيابية.

٣– «الدائرة» يقصد الدائرة الانتخابية (١٤٦) بحضرموت الساحل.

أمسية مؤتمر الدائرة (18) تطالب بتوحيد الأذان

■ نظم فرع المؤتمر الشعبي العام في الدائرة ١٨ بمديرية شعوب في أمانة العاصمة– وبحضور الاخ راجح حنيش عضو اللجنة الدائمة– أمسية رمضانية توعوية السبت حضرها المئات من أعضاء وأنصار المؤتمر في المديرية..وتطرق راجح حنيش في كلمته إلى أن الوطن بات على مقربة من موعد الانتخابات النيابية، الأمر الذي يحتم على الجميع الالتزام والتقيد بسير وتنفيذ الانتخابات في زمنها ووقتها المحدد دستورياً.

وقال إن الانتخابات حق كفله الدستور للشعب، ومن مصلحة الأحزاب والمواطنين أن يكونوا صفاً واحداً في سبيل تنفيذها في أجواء ديمقراطية سليمة ..مؤكداً على أهمية توعية المواطنين بالانتخابات وإجرائها في وقتها دون تأخير أو تأجيل، مطالباً الجهات المعنية بتكثيف حملات التوعية حول الانتخابات والحوار الوطني ومخاطر الإرهاب والعنف.

من جهته ألقى حمود النقيب– رئيس فرع المؤتمر في الدائرة ١٨ –كلمة أكد فيها حرص المؤتمر على تلمس هموم وقضايا المواطنين وإيصالهم بالمسؤولين لحل مختلف الاشكالات في الدائرة، اضافة الى توعية المواطنين بما يجري في الساحة لإزالة أي لبس أو سوء فهم سبق وأن ترسخ في أذهانهم من عناصر مغرضة مسيئة للوطن وثوابته..وحذر النقيب من استغلال المساجد لنشر ثقافة الكراهية والترويج للتطرف والتعصب السياسي والمناطقي والمذهبي، مطالباً وزارة الأوقاف بالعمل على استقلالية الخطابة في المساجد وعدم استغلالها كمنابر للدعاية والتحريض، وإلزام مساجد الأمانة التقيد بالأذان الموحد وفقاً للتقويم المسجدي المعتمد من وزارة الأوقاف.

وأشاد بما تحقق على أرض الواقع من برنامج الرئيس الانتخابي، منوهاً إلى أنه رغم وجود من يزايد على المؤتمر ويسعى لعرقلة برنامج الرئيس، فإن قافلة التنمية مستمرة ولن يثنيها أصوات النابحين.

ودعا حمود النقيب في ختام كلمته الى الابتعاد عن المجاملة على حساب الوطن وقوت المواطن، وقال : لدينا من الحقوق الدستورية ما يمكننا جميعاً من أن نساهم في بناء وطننا وحماية مصالحنا الوطنية والحفاظ على ثرواتنا من خلال لحمة الصف والعمل الجاد لتحقيق الأهداف المرجوة . إلى ذلك استعرض محمد العلفي– مدير مديرية شعوب المشاريع المنجزة وقيد الانجاز والمتعثرة في المديرية حيث تطرق الى وجود آلية جديدة وفقاً لتوجيهات أمين العاصمة والتي تشدد على معالجة الاختلالات الموجودة في عدد من الإجراءات في بعض مناقصات المشاريع.

مشيراً الى أن لجاناً كُلفت لدراسة أسباب تعثر بعض المشاريع الخدمية التي لم يتم استكمال الأعمال فيها والعمل على معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها.وبدوره تطرق أمين محلي مديرية شعوب مهدي عرهب إلى بعض المشاريع التي تم اعتمادها في المديرية مثل استكمال مشروع السايلة من جولة الراعبي الى الروضة بتكلفة اجمالية ٢٤ مليون دولار .

وأوضح أنه سيتم استكمال رص وسفلتة وصيانة الشوارع الرئيسة والفرعية في أحياء المديرية اضافة الى استحداث ٤٥٠ كشافة ضوئية، وقريباً سيتم مد المدارس في شعوب بـ ١٥٠ كشافة ضوئية..

إلى ذلك دعا الدكتور أحمد العجل إلى التفاعل مع الانتخابات النيابية القادمة وتقديم العون والمساعدة للجان الانتخابية وتذليل كافة الصعاب والعراقيل أمامها.□

ندوة لمؤتمر ريمة بمناسبة مرور 28 عاماً على التأسيس

■ أقام المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ريمة ندوة سياسية بمناسبة الذكرى الـ٢٨ لتاسيس المؤتمر الشعبي العام برئاسة الاخ علي الخضمي محافظ ريمة عضو اللجنة العامة رئيس الهيئة التنفيذية.

وفي الندوة أشار المحافظ الى أهمية العمل بروح الفريق الواحد بين القيادات التنفيذية والتنظيمية والمجالس المحلية وبما من شأنه إنجاح مهام المرحلة المقبلة وأهميتها.. وأكد على ضرورة عقد الاجتماعات والزيارات الميدانية لمختلف المديريات وتلمس هموم المواطنين عن قرب وكذا تفعيل عملية التواصل بين مختلف القيادات في المحافظة والمديريات والمراكز التنظيمية.

وأشار المحافظ الى أن مسيرة المؤتمر الشعبي العام في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الاخ رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر، حافلة بالإنجازات والعطاء في مختلف مجالات التنمية.. وقال: إن ابناء محافظة ريمة سيظلون حصناً منيعاً في سبيل حماية منجزات الثورة والجمهورية والوحدة الوطنية..

كما تناول الدكتور عبدالحفيظ النهاري– نائب رئيس الدائرة الاعلامية بالامانة العامة– ورقة عمل «مسيرة المؤتمر والمؤسسين وصناع الميثاق» أشار فيها الى أن الميثاق الوطني هو المنهج الفكري والنظري للمؤتمر وأقره أبناء الشعب في استفتاء عام، منوهاً الى حجم المؤامرات التي يتعرض لها الوطن ووحدته وضرورة تكاتف الجهود لحماية المنجزات الوطنية.

□ الخضمي

وخرجت الندوة بالتوصيات التالية:

– التأييد للحوار الوطني والحفاظ على الثوابت الوطنية.

– تأكيد قواعد المؤتمر بضرورة إقامة الاستحقاقات الديمقراطية في مواعيدها.

– المطالبة بتنشيط وإحياء التواصل التنظيمي بما يعزز مبادئ الولاء الوطني واستمرارية التواصل مع القواعد.

– دعوة المؤتمر كل الأطياف الى رص الصفوف والدفاع عن السلم الاجتماعي والحفاظ على وحدة الوطن.

– العمل على رفع مستوى التوعية الجماهيرية تجاه المؤامرات التي تحاك ضد الوطن.

– العمل على إحياء الفكر الميثاقي.

– يقدر أعضاء المؤتمر التضحيات التي يقدمها أفراد الجيش والامن دفاعاً عن الثوابت الوطنية وترسيخ الامن والاستقرار.

– التأكيد على محاربة ثقافة الكراهية ونزعات التطرف.□